مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

الدوافع الأساسية لمشروع الشرق الأوسط الكبير

الدكتور يوسف محمود *
الدكتور محمد الخلف **
كمال محمود فرحة ***

(تاريخ الإيداع 7 / 11 / 2006. قُبِل للنشر في 2007/7/1)

□ الملخّص □

تتعرض منطقتنا العربية في الوقت الراهن إلى مشروع غربي خطير تحت ستار الديمقراطية يتناول مختلف النواحي الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، هو مشروع الشرق الأوسط الكبير.

وفي هذا البحث، سوف نلقي الضوء على التطور التاريخي لهذا المشروع حتى وصوله إلى صيغته الحالية والأهداف الحقيقية التي دفعت الدول الغربية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة إلى طرح وتبني هذا المشروع، ومن ثم نحاول وضع بعض التصورات لمجموعة من السياسات الكفيلة بمواجهة هذا المشروع، للتقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناجمة عنه.

كلمات مفتاحية:

- الشرق الأوسط
- الشرق الأوسط الكبير
- العولمة

* **أستاذ مساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**
** **مدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**
*** **طالب ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية – قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (3)2007
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (29) No. (3) 2007

The Main Motives for the Greater Middle East Project

Dr. Youssef Mahmoud *
Dr. Mouhammad Al Khalaf **
Kamal Farha***

(Received 7 / 11 / 2006. Accepted 1/7/2007)

□ ABSTRACT □

Our Arab region is currently exposed to a very dangerous western enterprise under the pretext of democracy .This greater Middle East enterprise handles the social, political, economic and cultural ways.

In our research we will focus on the historic development of this project and the main targets that lead the Western countries guided by the U.S to expose and adopt this project. We then try to put some conceptions for the policies that can confront this enterprise in order to diminish its negative effects as much is as possible.

Key Words: The Middle East, The Greater Middle East, Globalization.

*Associate Professor, Department of Economics and Planning, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia , Syria.
**Assistant Professor, Department of Economics and Planning , Faculty of Economics, Tishreen University , Lattakia , Syria.
***Postgraduate Student, Department of Economics, Faculty of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من كونه يسلط الضوء على مشروع أمريكي غربي ذي نتائج وانعكاسات خطيرة على المنطقة الممتدة من أفغانستان شرقاً ولغاية موريتانيا والمغرب غرباً وهو" مشروع الشرق الأوسط الكبير" .

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان الدوافع الحقيقية لمشروع الشرق الأوسط الكبير في الوقت الذي تتدعي فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية أن مشروعها هذا إنما قد جاء لخدمة شعوب المنطقة عن طريق نشر ما سمي الديمقراطية،و حماية حقوق الإنسان، وتحرير المرأة، ونشر مجتمع المعرفة.

منهجية البحث:

استخدمنا في بحثنا هذا المنهج الوصفي التحليلي.

تساؤلات البحث:

1- هل مشروع الشرق الأوسط الكبير هو مشروع جديد أم هو استمرار للمشاريع الاستعمارية السابقة؟

2- ما الدوافع الحقيقية وراء تبني الدول الغربية لهذا المشروع؟

3- ما أهم الانعكاسات الناجمة عن هذا المشروع على دول المنطقة؟

عندما ننظر إلى موقع منطقتنا من الزاوية الجيوبوليتيكية التاريخية، نرى أنه كان ولا يزال لهذا الموقع الجغرافي في الخريطة السياسية العالمية وما ترتب عليه من أهمية استراتيجية دور أساسي في تقرير مصائر الشعوب التي تسكنه فموقع إقليم الشرق الأوسط شديد الارتباط بأهميته الاستراتيجية، ولا يمكن الفصل بينهما، فالعبارات التي كانت تطلق في القرن التاسع عشر وصفاً لهذا الإقليم كقولهم" جسر إلى آسيا"، وملتقى القارات الثلاث القديمة آسيا، أفريقيا وأوروبا،وأنه طريق حيوي للإمبراطورية البريطانية تؤكد هذه الأهمية، من المؤكد أنه يوجد بقاع أخرى يمكن اعتبارها جسوراً وخطوط حيوية للمواصلات في العالم، ولكن ليس بأهمية موقع هذا الإقليم الذي كان أبداً ومازال ساخناً بسبب الحروب التي وقعت على أرضه وطرقه المائية، كما أنها كانت موطئ الفكر الديني في التاريخ القديم، ثم مهبط الديانات السماوية ومعتركاً للفكر الحديث، وأخيراً الأرض الساخنة في الصراع القائم فيه ومن حوله منذ عام 1991، فهذه المنطقة كانت هدفاً للأطماع وللصراعات حولها منذ الأزل، حيث يمكن أن نلاحظ خمس مراحل رئيسة للصراع حول هذا الإقليم تبد أ المرحلة الأولى منذ نشأة الحضارات القديمة، خاصةً حضارة مصر القديمة (الفراعنة) والعراق القديمة (البابلية)، وتمتد إلى بداية المرحلة الثانية ما بين القرن السادس عشر إلى نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1916 ، أي إبان حكم الدولة العثمانية، حيث تميزت هذه المرحلة بتحكم الشركات الاقتصادية الكبرى بمصير العلاقات الدولية آنذاك، خاصةً في أرض هذا الإقليم منذ العام 1581، وحتى السبعينيات من القرن التاسع عشر، ومن هذه الشركات شركة اللفانت، أو التركية البريطانية التي تأسست عام 1581، وشركة الهند الشرقية التي نافست الشركة الأولى لتصبح منذ عام 1611 الشركة الأولى في هذا الشرق، حيث استمر نفوذها حتى المرحلة الثالثة، التي وقع فيها معظم هذا الإقليم في مرحلة جديدة من الصراعات الدولية على أرضه بين بريطانيا وفرنسا على وجه التحديد، وكانت إيطاليا تنافسهما فيه

بعض الشيء، وظهرت فيه أنظمة دولية جديدة من التبعية إلى الحماية فالانتداب فالوصاية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945 ومن ثم بدأت المرحلة الرابعة التي تمثلت بالحرب الباردة بين القوتين العظميين، واشنطن وموسكو وتتالت خلال هذه المرحلة المشاكل والأزمات في المنطقة، فمن ظهور إسرائيل عام 1948 إلى حرب السويس 1956، والوحدة السورية المصرية 1958، والانفصال الذي حدث عام 1961 إلى النكسة التي أصابت الفكر القومي العربي بحرب حزيران عام 1967 إلى حرب تشرين التحريرية عام 1973 وحرب لبنان عام 1982والحرب العراقية الإيرانية التي انتهت بعام 1988 وأخيراً حرب الخليج الأولى عام1990 التي انتهت بنهايتها هذه المرحلة مع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفرد القوة الأمريكية بالمنطقة والعالم وكان بذلك قد دخل هذا الإقليم المرحلة الخامسة والمتمثلة بمرحلة صراع العولمة للسيطرة عليه .[1]

مع العلم أن مصطلح الشرق الأوسط الذي استخدمته الدول الاستعمارية للدلالة على هذا الإقليم ليس قديماً في الدراسات والأبحاث الأكاديمية فقد ذكر هذا المصطلح، الذي ارتبط ظهوره بتطور الفكر الإستراتيجي الغربي، لأول مرة من قبل الضابط البحري الأمريكي الإنكليزي الأصل ألفريد ماكلوهان صاحب النظرية الجيوستراتيجية " تأثير القوة البحرية في التاريخ" في عام 1902 ،وذلك في مقالة له من أيلول من العام نفسه

بعنوان "الخليج الفارسي والعلاقات الدولية " إلا أن ماكلوهان لم يحدد البعد الجغرافي لهذا المصطلح، حيث توسع باستمرار مع ا لتطور السياسي في المنطقة وتغير مصالح القوى الكبرى فيها، لكن وبشكل عام شمل هذا المصطلح منذ ظهوره معظم الدول العربية التي تشكلت حسب المصالح والاتفاقيات الأوربية عند بداية الإستعمار الغربي لمنطقتنا افي بداية القرن الثامن عشر، الذي تعزز مع انتهاء الحرب العالمية الأولى التي عقدت في أثنائها اتفاقيات سايكس بيكو لعام 1916 بين فرنسا وانكلترة (التي كانت الجذر الأساسي لولادة الدول العربية الحديثة في المشرق العربي) هاتين الدولتين اللتين استمرتا بهيمنتهما حتى الحرب العالمية الثانية، والتي برز بنهايتها القوتين العالميتين الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي كقطبين يدور في فلكهما عدد كبير من الدول ،ذلك أنه مع بداية الحرب العالمية الثانية كانت الولايات المتحدة الأمريكية، قد تخلت عن سياسة العزلة حيث مثل دخولها هذه الحرب بدء اهتمامها المباشر بشؤون الشرق الأوسط كجزء من سياستها القومية حيث اعتبرت أي تدخل خارجي في هذه المنطقة تهديدا لمصالحها الوطنية .

وقد استمر التدخل الأمريكي في هذه المنطقة في مواجهة لمنافس السوفييتي حتى تسعينيات القرن الماضي حيث سقط الاتحاد السوفييتي، ودخلت المنطقة والعالم بأسره في مرحلة جديدة تمثلت في سيطرة القطب الواحد الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرتها على القرار الدولي والمؤسسات الدولية ، حيث حاولت فرض نظام شرق أوسطي جديد، مستندة لقوتها الكونية المتفردة، فقامت بإطلاق مؤتمر مدريد للسلام بهدف الوصول إلى تسويات بين الدول العربية واسرائيل، ولكن، ونظراً، لإنحيازها الكامل لإسرائيل، فقد فشلت تلك المبادرة ، ونتيجة لذلك دخلت المنطقة في حالات من العنف وذلك حتى وقوع أحداث 11 أيلول في الولايات المتحدة والتي أدت إلى بروز تيارات في السلطة الأمريكية دعت إلى إحداث تغيير جذري في المنطقة العربية والإسلامية يمنع تكرار ما حدث في ذلك التاريخ فكان ما دعي بمشروع الشرق الأوسط الكبير. [2]

هذا المشروع الذي جاء بصيغة مجموعة من الوصايا التبشيرية التي تعد شعوب المنطقة بالرخاء والازدهار وهي:

1 – تشجيع الديمقراطية والكم الصالح.

2 – بناء المجتمع المعرفي .

3 – توسيع الفرص الاقتصادية.

ولكن هذه الدعوات كما ظهر من خلال التطبيق، كانت تخفي من ورائها مجموعة من الأهداف التي تندرج ضمن الأجندة الأمريكية التي تشمل مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في المنطقة، هذه الأهداف التي يمكن اجمالها بما يأتي:

1 – الأهداف السياسية:

أولاً: تسعى الولايات المتحدة الأميركية لإجراء تغييرات سياسية جذرية في معظم الأنظمة العربية بمختلف الوسائل الممكنة سواء باللجوء إلى استخدام القوة العسكرية كما في حالة العراق، أو بدعم الحركات المناهضة كما في حالة السودان، أو عن طريق العمل الاستخباري الهادف إلى تهيئة الظروف المناسبة لإحداث التغيير عن طريق بعض القوى الحليفة لها قي بعض الدول كما في حالة لبنان (هذه الوسائل التي تقع في سياق ما يدعى بالفوضى الخلاقة).

ثانياً: إن الإدارة الأميركية لم تعد تكتفي بمجرد الصداقة مع طبقة سياسية حاكمة في هذا البلد، أو ذاك، وإنما هي تعمل من أجل إدخال تغييرات تطال بنية المجتمعات العربية بما يؤمن لها مصالحها السياسية، والأمنية، والاقتصادية، وهذا هو مغزى الحديث عن الأسواق الحرة والمنظمات غير الحكومية، وتغيير المنظومة التربوية وعدم الاكتفاء باقتصار التعاون مع الحكومات.

ثالثاً: ثمة مؤشرات تؤكد اعتزام الإدارة الأميركية فرض نوع من الوصاية المباشرة أو غير المباشرة على العديد من الأنظمة العربية، والأمر في هذه الحالة لن يقتصر على العراق وفلسطين.

رابعاً: إن إسرائيل مازالت تشكل حجر الزاوية في السياسة الأميركية إزاء المنطقة العربية، لذلك فإن أمريكا تحاول كل ما في وسعها لضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعي في مختلف المجالات، ويتضمن ذلك بالطبع، عدم الدخول معها في خلافات وحساسيات قد تضعف من وحدتها الداخلية ومن قدرتها على صد الضغوط أو التهديدات التي تتعرض لها.

خامساً: إن التسوية في الشرق الأوسط لم تعد تقتصر على مجرد حل الصراع العربي . الإسرائيلي، وإنما هي تتضمن بناء "شرق أوسط جديد" يتأسس على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي، وإدخال تغييرات في طبيعة النظم السياسية والاقتصادية والتربوية في الدول العربية.

سادساً: إن الولايات المتحدة تهدف من وراء هذا المشروع فرض مصطلح الشرق الأوسط الكبير في الفكر السياسي العربي، حتى يتسنى لها منع استخدام تعبير الوطن العربي والأمة العربية واستبدالها بمصطلح الشرق الأوسط الكبير، أو أي تسمية أخرى تكون قادرة على إلغاء العرب والعروبة وتكون إسرائيل إحدى دوله .[3]

2– الأهداف الاقتصادية:

تهدف الولايات المتحدة إلى فرض نظام حرية الأسواق ،و انفتاحها، والتحاقها بالنظام الرأسمالي العالمي من منظور العولمة وجوهرها المتمثل بالليبرالية الاقتصادية الجديدة، وهي تهدف إلى جانب سيطرتها على منابع النفط، استكشافاً وإنتاجاً، وتكريراً، ونقلاً، وتأميناً الاستيلاء على قرار الطاقة في العالم، وحل قضاياها الاقتصادية، ومعالجة أزماتها المزمنة، وإعطاء العولمة زخماً جديداً بعد الانتكاسات المتوالية التي أصابتها نتيجة لتفاقم آثارها الكارثية المتمثلة في الأزمات المالية، وتزايد معدلات الفقر، وتراجع معدلا ت النمو الاقتصادي .

هذا ونشير هنا، إلى أن مطالبة المشروع بإطلاق حرية الخدمات المالية وتحسين اندماج بلدان المنطقة في النظام العالمي المالي، يعني قيام بلدان المنطقة بإلغاء ما لديها من قوانين، وقيود على حركة رأس المال الداخل،

والخارج كافة أي تخليها عن سلطتها في تنظيم أسواق المال في بلدانها، وأن تترك هذا السوق للعرض والطلب، وهذا يعني في الظروف الحالية أن يكون لرأس المال الحق في الانسحاب من أي بلد في أي وقت يشاء، وفي ذلك تكراراً لتجربة رأس المال الأمريكي في أمريكا اللاتينية، وآسيا حيث استفادت استفادة هائلة من تحرير أسواقها، فالهدف الأساسي لتحرير الأسواق في منطقتنا إتاحة الفرصة للبنوك الأمريكية للسيطرة على القطاع المصرفي، مما سيكون له أسوء أثر على عملية التنمية وعلى الأوضاع الاقتصادية عموماً في المجتمع .[4]

وما ورد في المشروع حول العمل على تحرير التجارة في المنطقة وضم دولها إلى منظمة التجارة العالمية وضرورة التوقيع على التزامات إضافية لهذه المنظمة كلها أمور ترمي إلى تعميق التبعية، وتشديد قبضة البلدان الرأسمالية المتقدمة على اقتصاديات بلدان المنطقة ذلك أن تحرير التجارة في بلد سوف يؤدي إلى فتح أسواقه أمام السلع المستوردة التي ستنافس تلك التي تنتجها صناعاته النامية، ومنتجاته الزراعية إضافة لشركات الخدمات فيه مما سيكون له عواقب مدمرة اجتماعياً واقتصادياً.

فالمشروع يهدف إلى تعزيز دور وسيطرة البرجوازية الكمبرادورية المرتبطة برأس المال العولمي في قاعدة الأنظمة في الشرق الأوسط الكبير فالعنصر الأساسي في البنية التحتية لنشاط رأس المال العولمي في المنطقة هو تأمين الاستقرار.

وإضافة لما سبق فلا يمكننا إلا أن ندرج هذا المشروع في سياق المواجهة الإستراتيجية الأمريكية مع اليابان، والإتحاد الأوربي، والصين، والهند، وروسيا، وذلك من خلال عملها على الاستغلال الأقصى لتفردها الحالي بمفاتيح القوة الاقتصادي والعسكري العالميين.

3- الأهداف الثقافية:

تعلن الولايات المتحدة الأمريكية من خلال المشروع،أنها تهدف إلى محاربة الأمية، ونشر المعرفة، والعمل على تدريب النساء على القيادة، والحقيقة أنه وراء هذه الدعاوى البراقة أهداف أهم بالنسبة للاستراتيجية الأمريكية، والغربية بشكل عام تتمثل في استهداف النظام التربوي في العالم الإسلامي، فالشعار المرفوع بصدد هذه النقطة هو تنقيح، وتعديل، وتطوير برامج ومناهج التعليم، وكذلك تحديث مناهج الإعلام والثقافة، وذلك للقضاء حسب ما يدعون على ثقافة التحريض والعنف ومعاداة السامية، والدعوة إلى الاقتتال، وحرب الحضارات باسم الجهاد، ولكن الحقيقة أن المراد هو سلب مقدرات الأمة في المقاومة المعنوية والمادية بهدف الاستسلام للهيمنة الصهيونية، والاستعمار الأمريكي الشامل، هذا مع العلم بان المشروع لا يستهدف المناهج الإسلامية فحسب، وإنما الأمر، أبعد من ذلك، فتجربة مصر شاهدة على أن الأمر يبدأ بالتربية الإسلامية، وينتهي بالمواد العلمية حيث نجد أن الدعوة إلى تقليص عدد الحصص، مواد الفيزياء، والكيمياء، والمواد التطبيقية والمعلوماتية، وذلك بحجة عدم مساعدة الإرهابيين على الحصول على الأسلحة الكيماوية أو الجرثومية .

مع الإشارة إلى أن المصطلح بذاته الشرق الأوسط الكبير، يهدف إلى طمس واستبعاد أي تعريف على أساس قومي للوطن العربي من جهة، وإلى إحلال لغة جديدة، ومصطلحات جديدة، وخلق معجم جديد حتى يتم غرسه في الجيل الجديد وتقبل وجود إسرائيل في المنطقة على اعتبار احتواء هذه المنطقة على دول قومية كإيران، وتركيا، وهكذا فالهدف من التأكيد على الشرق الأوسط الكبير هو استبعاد مصطلح العروبة بما يعنيه من إزالة مصطلح اجتماعي إنساني يشمل كل الأديان، إلى تسمية جغرافية إنطلاقاً من الغرب المركز حتى تتسع للدويلات الطائفية والدينية التي

بنيت فوق الأرض العربية وتلك التي يتم الإعداد لها وتستوعب هذا الجسم الغريب على الوطن العربي الذي يتخذ من الديانة اليهودية أساساً لدولة قومية .[5]

فالمستهدف الآن هو الجيل الصاعد جيل الشباب لإعادة صياغة العقل عن طريق وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة وخاصة الفضائيات الهابطة.

إن التمعن في المضمون الأولي لمشروع الشرق الأوسط الكبير يظهر بوضوح أن أمريكا بصدد الارتكاز في سياساتها على أدوات محلية في المجتمعات العربية من أفراد، ومؤسسات، وإعلاميين، ومثقفين وأطر المجتمع المدني.

إن ذلك يعني، أننا أمام واقع في طور التشكل، سيقوم على تغذية أطر محلية مدعومة برساميل أمريكية، ستنمو كالفطر داخل المجتمعات العربية لتتشغل بقضايا مختلفة بدءاً من التربية، والتعليم، والمشروعات الاقتصادية المتوسطة والصغيرة وصولاً إلى قضايا حقوق الإنسان وتعزيز ما يسمى الديمقراطية .

هذا الصنف من الأنشطة وفي هذه المجالات تحديداً سيكون مدعاة لالتباس حاد إذ إن ضبطه بحكم تمويله الخارجي سيشكل ذريعة لتصعيد سياسي وإعلامي غربي وأمريكي، كما أن تركه وعدم التضييق عليه، سيساعد الأمريكيين على التحرك داخل النسيج المجتمعي العربي، فضلاً عن أن ذلك سيشكل خلطاً، والتباساً بين المعارضة الوطنية الصادقة التي تستهدف تقويم السياسات من منطلق المصالح الوطنية الصرفة، وبين الأطر الليبرالية التي انخرطت داخل المشروع الأمريكي .[6]

والمعضلة الأخرى التي تواجهها دول المشروع، هي قضية الإصلاح إذ يبدو جلياً، أنه لم يعد ممكناً إدارة الظهر لهذه المسألة أو تجاهلها، ومما يدعو للأسف أن البحث في هذه المسالة خارج سياق الضغوطات الأمريكية وتحريرها من المفاهيم التي تعمل أمريكيا على ترويجها، بات أمراً متعذراً مما يجعل كل دعوة للإصلاح، أو محاولة في اتجاهه تبدو بوصفها استجابة للضغوط الأمريكية أو رضوخاً لها أو بالانسجام معها، علماً أن الحاجة للإصلاح في العالم العربي لا ترتبط بتاتاً بالسياق الذي تحاول أمريكا أن تبنيه، بل هي تنطلق من الحاجة الماسة للمجتمعات العربية ذلك أن 65 مليون عربي أمي ، وثلث دخل سكان المنطقة لا يتعدى دولارين في اليوم ، كما أن 51% من الشباب العربي يرغب في الهجرة ، هذه المشاكل البنيوية الخطيرة قد أدت إلى انتشار ثقافة التطرف والعنف والغيبية من جهة ، وانتشار النزعات الشعوبية والإقليمية في المنطقة (الأمازيغية والفرعونية) كرد فعل على النظام العربي برمته الذي هو في حالة انكشاف مريع وعطالة راسخة ، فهو تعبير عن فشل الدولة العربية الحديثة ، وهو فشل متعدد الأبعاد، والأوجه ، فشل في الوظيفة التمثيلية أي ما تبنى به الشرعية السياسية وفشل في التحرير أي ما تبنى به السيادة، وفشل في التحديث أي ما تبنى به التجربة التنموية الحضارية ، وهذا ما أدى إلى ما يمكن أن ندعوه انفصام في الشخصية العربية تتجلى معالمه في عدم تصالح إنساننا مع ذاته وهويته وتشرذمه مع اتجاهات مختلفة دينية ،قومية دون أن يكون متصالحاً مع هويته الوطنية .

إذاً فالإصلاح في الدول العربية هو حاجة وواجب ، ولكن ضمن إطار واقع وحاجة الإنسان والمجتمع، وليس حسب مصالح وحاجة الدول الكبرى ، فعناوين الإصلاح الوطني والخارجي هي عناوين واحدة، ولكن التباين الكبير يبرز في التطبيق، وهذا ما برز جلياً في الانتخابات الفلسطينية والتعامل الدولي مع نتائجها.[7]

إذ إن العنف المسلح ظاهرة الإرهاب بحسب التعبير الأمريكي، ولد أساساً كرد فعل على عجز الأنظمة عن مواجهة التحديات التي تواجه العالم العربي، والتي يأتي في طليعتها التحدي الإسرائيلي، ومن ثم الدعم الأمريكي

لإسرائيل، والتدخل في الشؤون الداخلية للمجتمعات العربية الإسلامية، وممارسة أشكال الهيمنة عليها وصولا إلى محاولات إعادة هيكلة العالم العربي الإسلامي وفق المصالح الأمريكية والغربية .

النتائج والمقترحات:

من خلال بحثنا السابق توصلنا إلى النتائج الآتية:

1 – إن مشروع الشرق الأوسط الكبير هو استمرار لمشاريع استعمارية سابقة قد استهدفت منطقتنا .

2 – إن الأهداف المعلنة من جراء مشروع الشرق الأوسط الكبير لا تمثل الحقيقة من جراء هذا المشروع، بل هناك أهداف حقيقة غير معلنة هدفها الأساسي السيطرة الاستعمارية على المنطقة في جميع المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

3 – إن المشروع بطروحاته الراهنة سيؤدي إلى تهميش الهوية الوطنية والثقافية في المنطقة العربية مقابل إبراز الانتماءات الطائفية والمذهبية والإقليمية في سعي إلى تعويم الدعوات الانفصالية في الدول العربية على حساب الوحدة الوطنية والقومية، واستخدام هذا الاتجاه في الضغط على حكومات المنطقة من أجل إجبارها على السير وفق توجيهات أصحاب المشروع .

4 – إن المشروع سيؤدي إلى تهيئة كاملة للمنطقة على المستويات كافة الاقتصادية، والثقافية، والسياسية من أجل سهولة السيطرة الامبرالية على هذه المنطقة، ونهب ثرواتها، وتفريغها من جميع الإمكانيات المقاومة، والثورة ضد أشكال هذه الهيمنة .

المقترحات:

من أجل مواجهة هذا المشروع والتقليل من انعكاساته السلبية، فإننا نرى القيام بما يأتي:

1 – إن الدعوة المعلنة للإصلاح من قبل الولايات المتحدة والدول الإمبريالية يجب أن لا يكون مبرراً لإلغاء التفكير بالإصلاح، ولكن ينبغي أن يكون الإصلاح مبنياً على دراسة داخلية واقعية بحيث يكون هذا الإصلاح غير مفروض من الخارج وأن يكون هذا الإصلاح في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والتعليمية.

2 – تفعيل وتشجيع التعاون القومي والإقليمي بكافة المجالات الاقتصادية والتعليمية والسياسية بما يتماشى مع مصلحة بلدان المنطقة العربية .

3 – تعاطي الحكومة مع أفراد المجتمع كمواطنين رصيدهم أنفسهم وليس أرصدة عائلاتهم وطوائفهم.

4 – أن تكون تلك الدولة دولة حقوق ، مسؤولة عن منح تلك الحقوق لمستحقيها بصرف النظر عن أي انتماء طائفي أو عائلي ،و يجب تحييد هذه الدولة عن الحكومات التي تتعدد وتتغير .

فلمواجهة هذا المشروع يجب علينا الخروج من الشعارات العامة والكلمات العاطفية عن العروبة والثقافة العربية والهوية العربية فهذا الكلام لا يكفي في تحديد مطلب الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي ذلك أن مواجهة المفاهيم الغربية التي يريدون فرضها علينا تفترض تحديد مفاهيمنا ومصطلحاتنا دون تزمت وعودة إلى الوراء بل بالتمسك بالمفاهيم الإنسانية المعاصرة والحديثة.

المراجع:

1 – ضاهر، مسعود، " الشرق الأوسط في استراتيجية القوى المهيمنة على السياسة الدولية في القرن العشرين"، أبحاث الأسبوع الثقافي الثاني في الفترة من 22–29 نيسان، جامعة دمشق 1995، 25.

2– اللاوندي، سعيد ،" الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، دار النهضة، مصر ، 2005 ، 102.

3 – الكحكي، يحيى، " الشرق الأوسط وصراع العولمة، بيروت، دار النهضة العربية ، 2002 ، 82 .

4 –حمش، منير، "المشروع الأمريكي الشرق الأوسط الكبير، أعمال الندوة الحوارية حول مشروع الشرق الأوسط الكبير، قضايا استراتيجية المركز العربي للدراسات الاستراتيجية دمشق، 2004، 28.

5– فياض، علي، مشروع الشرق الأوسط الكبير والمأزق المزدوج، 2004 ، 110.

6 – الأشهب، نعيم، "مشروع الشرق الأوسط الكبير أعلى مراحل التبعية، عمان، دار الشروق، 2005، 95 .

7–_بلحاج، فتحي، " الأبعاد الخفية لمشروع الشرق الأوسط الكبير"، 2004، 76.